بعض جهود وزارة الزراعة

درجت وزارة الزراعة على عقد اجتماعات تتدارس فيها المسائل والمشاكل الزراعية ويتسع فيها المجال لعرض بعض جهود الأقسام الفنية . وإنه ليسرنى حقاً أن ألمس نجاح هذه الاجتماعات بالإقبال عليها ، وبما يلقى فيها من مواضيع وبما تؤدى إليه من فوائد .

ولعلكم تلاحظون فى برنامج هذا الاجتماع اهتماماً خاصاً بالناحية الاقتصادية ، وهى مشكلة اليوم الكبرى ، وقد أثارت الحرب عدة مشكلات زراعية لم يكن بد من معالجتها ، كما لم يكن بد من مواجهة ظروف وأحوال لا عهد لنا بها .

لقد أدت الحرب إلى ضرورة التوسع الزراعى لتوفية مطالبنا دون اعتماد على الغير ، ولم يكن من السهل اقتناع الزراع بضرورة الحد من حريتهم فى استغلال أرضهم . وترتب على التشريعات الجديدة نقص كلى فى محصولنا الرئيسى الذى اعتدنا تصديره والتعويل عليه فى تمويلنا طول العام .

كذلك لم يكن بد من تدخل السلطات تدخلا كلياً لضمان تموين البلاد وتوفير العيش لكافة السكان وتنظيم العلاقة بين المنتجين والمستهلكين وتحديد الأسعار تحديداً يجزى المنتج ، ولا يرهق المستهلك .

ولم يسبق أن واجهت مصر هذه الضرورات من قبل . وحتى فى الحرب العظمى الماضية كانت الأوضاع على غير ماهى الآن كما هو معلوم .

أيها السادة :

لقد قضينا العامين الأولين للحرب من سبتمبر سنة ١٩٣٩ حتى سبتمبر ١٩٤١ ونحن نجالد ونناضل ونأمل الخلاص من شر الأيام التالية ، ولكن الظروف أقنعتنا بضرورة العمل لمواجهة سنة ١٩٤٢ باستعداد جديد ونظام جديد ، ولم تر الحكومة بدآ من التقدم لمجلس النواب فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤١ بطلب الحد من الزراعة

كلمة حضرة صاحب العزة حسين عنان بك وكيل وزارة الزراعة فى الاجتماع الزراعى العام لسنة ١٩٤٢ الذى دعت إليه وزارة الزراعة فى ٧ و ٨ و ٩ أبريل الماضى .

القطنية ، وكانت المناقشات التى تذكرونها ، والتى أدت إلى تعديل الوضع الذى طلبته الحكومة بحجة أن الحالة ليست من الخطورة بالحد الذى صورناه ، وكان الأمل أن يعوض إنتاج الذرة ما أصاب محصول القمح من نقص فجاء محصوله بنقص جديد . وبرزت الحالة لنا فى شكلها المزعج قبل أن تبدو سافرة للجمهور فتقدمنا باقتراحات لا بد منها لمواجهة الحالة ، ولم يثن الرجال المختصين في وزارة الزراعة ما واجهتنا به المناقشات السابقة من معارضة لتقديراتهم وعدم الاطمئنان إلى استنتاجاتهم ومضينا قدماً فى توضيح الحالة وبقينا على ثقة تامة بأرقامنا من حيث الإنتاج والاستهلاك وتقدير الحاصلات وكافة الإحصاءات الزراعية التى تطلبتها دراسة الموقف وواجهتنا عاصفة من المعارضة فى كل مكان ، ولكن الأسس الصحيحة التى سرنا عليها فى قسم الإحصاء لم تكن تدعونا إلى التراجع فيما قررناه . ثم توالت الأدلة خلال الأشهر الثلاثة الماضية على أن ما قررته وزارة الزراعة لم يكن سوى الحقيقة بعينها . وقد انتهى الأمر بموافقة البرلمان على القوانين الزراعية الجديدة وأقر البرلمان القانون رقم ٣ لسنة ١٩٤٢ ، وهو الذى عدل من نسب القطن المسموح بزراعته فى المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية والذى منع زراعة القطن فى مناطق معينة لإمكان التوسع فى زراعة الذرة الرفيعة الصيفية وغيرها من الحاصلات البقولية كاللوبيا والفاصوليا وكذلك السمسم والفول السودانى ، وغير ذلك من مختلف الحاصلات مما أدى إلى تنويع يذكر فى مساحة مختلف الحاصلات الزراعية مما سيكون له أثره العاجل ، بل وأثره الآجل أيضاً .

وكذلك سن تشريع ألجأتنا إليه الضرورة ، وهو منع بقاء الأرض بوراً عقب الزراعة الشتوية ، وهو إجراء قاس ما كنا لنلجأ إليه لولا الظروف الملحة لأنه إجراء أشبه بتسوية الميزانية بالرجوع إلى الاحتياطى . وفى هذا أريد أن أهون الأمر على حضرات الزراع ، فليس المقصود إلزام الحائز لكل أرض بزراعتها ، وقد أعطيت التعليمات اللازمة للموظفين للاسترشاد بها عند معاينة الأراضى التى تقدمت عنها طلبات إعفاء تطبيقاً للمادة الثالثة من القرار الوزارى وضمن هذه التعليمات ما يأتى : — .

أولا — تعفى جميع مساحات القمح فى الحياض (ما عدا الحوش) المزروعة مسقاوى والتى لا يسمح ميعاد ضمها بزراعتها زراعة صيفية (حبوب) ولا حاجة إلى زراعتها بمحاصيل علف فى هذه المناطق .

ثانياً — تعفى الأراضى التى تبور فى دورات القصب المتبعة وذلك ليتسنى خدمتها بالحرث والتنبيل فى السنة الثالثة أو الرابعة طبقاً للدورة المتبعة .

ثالثاً — فى الحوش التى ليس لها سبيل للرى سوى وابورات بحارى أو سواقى مرتبطة بنظام المناوبات المتبعة يقترح ترك مساحة من ٢٠ — ٢٥ ٪ بوراً من الأراضى المنتفعة بالرى بواسطتها حيث يتعذر رى جميع المساحة فى حالة عدم تبوير الجزء المقترح وتطبق هذه القاعدة على الأراضى التى يتحتم زراعتها زراعة صيفية فقط.

رابعاً — الأراضى الواقعة فى نهايات الترع وعلى الأخص بشمال الدلتا ويتعذر ريها الرى الكافى مدة النيلى يسمح بتبوير مساحة منها تجعل زراعة الجزء الباقى مضمون الرى ، ويجب أن يصدق مفتش الزراعة شخصياً على مثل هذه الحالات .

خامساً — تعفى الأراضى التى فى حكم البور ، وهى التى لم يسبق زراعتها زراعة شتوية لضعفها .

. . .

لقد قامت السلطات الحكومية بواجبها ، وبقى على الزراع القيام بواجبهم نحو أنفسهم وبلدهم ، عليهم أن ينظموا دوراتهم الزراعية وفقاً لظروفهم المحلية مع مراعاة تعاقب الحاصلات ، وسبق لى أن تكلمت عن ذلك بالتفصيل ، وعليهم أن يحجزوا أفضل ما تنتجه أراضيهم من تقاو ، وألا يغفلوا زراعة بعض ما يحتاجون إليه من أنواع الخضروات مهما صغرت المساحة التى تخصص لذلك وأن يعنوا بتربية الطيور والدواجن قدر ما يتسع له جهدهم . وأن يبذلوا العناية فى تخزين حاصلاتهم حتى نوفر فى هذه الأوقات العصيبة ما يذهب منها عادة للسوس والطيور والجرذان وأن يعنوا أيضاً بأسمدتهم البلدية كل العناية وأقتصر على التنبيه إلى ضرورة تغطيتها عند نقلها من الزريبة بالتبن أو قش الأرز أو أية مادة أخرى ، وذلك لحمايتها من الشمس والرياح ، ولتبقى حافظة لقيمتها السمادية مع تنديتها بالماء بين حين وآخر حتى يحين وقت استعمالها .

. . .

إن الظروف التى تجتازها البلاد تحتاج إلى مرونة فى النظم والبرامج التى نرسمها

لنستطيع أن نساير المطالب التى تجد . وأن نرقب ما يحوطنا بعين ساهرة فنكيف الأوضاع وفقاً لما تدعو إليه المصلحة العامة . وهذه المسائل تهم سكان الوادى جميعاً . إنها لا تخص إدارة دون أخرى ولا هيئة من الهيئات ، ولكل الحق فى إبداء رأيه ونقد ما يرى نقده ، وقد سارت الحكومة على هذا المبدأ فعرضنا ما عنّ لنا من آراء على المجلس الزراعى الاستشارى واستعانت وزارة المالية فى موضوع القمح بالخبراء من موظفى الحكومة واستأنست برأى مجلس التموين الاستشارى ولا يخامرنى شك فى تقديركم لما بذلت الحكومة من مجهود وأنها وفقت كل التوفيق فى تقدير سعر القمح الجديد بما يعوض المنتجين تعويضاً كافياً .